

مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر)
- عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2010/2020 م -
fundamentals of local development in the El Taref province (Algeria)
An overview of statistics covering several year period (2010- 2020)

د. بن قديدح سفيان*

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

benkendidah-soufyane@univ-eltarf.dz

soufyben2@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/03/17

تاريخ الاستلام: 2021/01/21

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، من خلال مجموعة من الإحصائيات الحديثة حول عدة قطاعات اقتصادية، لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية بالولاية خلال السنوات الأخيرة.

وخلصت الدراسة إلى أن ولاية الطارف تزخر بمقومات كبيرة في القطاعين الزراعي والسياحي، ولها مستقبل زاهر فيهما، كما تتوفر على إمكانيات معتبرة وقابلة للتطوير في قطاع التمويل والتشغيل، بينما يبقى القطاع الصناعي والمؤسسي فيها لم يبلغ المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتاحة في المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ مقومات التنمية المحلية؛ القطاعات الاقتصادية؛ ولاية الطارف.

تصنيف JEL: A1:O47:Q00.

Abstract:

This study aims to overview the fundamentals of local development in the El Taref province; based on a set of the latest statistics on several economic sectors; in order to explore the economic potentials in the province during the recent years .

The study concluded that Al Taref Province is rich in significant potentials in the agricultural sector and tourism sector; where it has a great future. Moreover, it has considerable evolvable potentials in funding and employment; however, the industrial and institutional sector still does not amount to the satisfactory level considering the available potentials in this field.

* المؤلف المراسل.

Keywords: local development; fundamentals of local development; economic sectors; El Taref province.

Jel Classification Codes: A1; O47; Q00.

مقدمة

تتعدد مقومات التنمية المحلية بتعدد القطاعات وحسب المجال المراد دراسته، وتختلف المقومات من بلد لآخر، بل تختلف من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد. فهي مجموعة من الخصائص والأسس، والموارد الاجتماعية والطبيعية أو الصناعية التي تساهم في تقييم اقتصاد دولة ما أو منطقة معينة، ومنها ما هو متاح دائماً مثل الموارد الطبيعية، ومنها ما يحتاج للاستخدام، ومنها ما هو نادر، ومنها ما يحتاج للتنمية.

والجزائر من بين البلدان الغنية بمقومات التنمية، أهمها موارد البترول والغاز، بالإضافة إلى مقومات في المجال الزراعي من أراضي خصبة ومياه جوفية، وفي المجال السياحي من مناظر خلابة وشرط ساحلي كبير ومتنوع، بالإضافة إلى مقومات عديدة في مختلف القطاعات، منها ما استثمر فيه وعاد بالنفع على البلاد، ومنها ما هو منتفع به ولكن ليس بما يكفي، ومنها ما هو مهمل ومتروك لأجل غير مسمى.

وتضمّ الجزائر 48 ولاية من بينها ولاية الطارف الواقعة في أقصى الشرق الجزائري بين ولاية عنابة والجمهورية التونسية، ولهذه الولاية مقومات تنموية خاصة بها، نتج عنها ازدهار قطاعات بالولاية على حساب قطاعات أخرى، ونسعى من خلال هاته الدراسة إلى معرفة مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، مع التركيز على المقومات الاقتصادية، وتسليط الضوء على القطاعات المزدهرة فيها من خلال مجموعة من الإحصائيات والمعطيات، محاولين في ذلك الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية المحلية بولاية الطارف في ظل المقومات التنموية المتوفرة؟

ويتفرّع من هذا التساؤل الرئيسي سؤالين فرعيين كالتالي:

- ماهي المقومات التنموية التي تتوفر عليها ولاية الطارف؟

- ماهي العوامل المساعدة على التنمية المحلية بولاية الطارف ومعوقاتها؟

ويمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تزخر ولاية الطارف بمقومات تنموية معتبرة وبدرجات متفاوتة بين مختلف القطاعات؟

الفرضية الثانية: التنمية بولاية الطارف ضعيفة وتحتاج لعوامل مساعدة لتجاوز المعوقات؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعرّف بالجوانب التنموية لولاية الطارف باعتبارها إحدى الولايات الجزائرية الحدودية، وذلك لمعرفة وقاع التنمية المحلية بها من خلال الإشارة إلى القطاعات الاقتصادية الذين تركّز عليهم الولاية في محاولتها لتحقيق التنمية في السنوات الأخيرة، خاصة مع الإحصائيات التي تضمنتها الدراسة، والتي شملت عدّة قطاعات لسنوات مختلفة ما بين 2010م و2020م.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة لتحقيق ما يلي:

- التعرف على ولاية الطارف من جانب تنموي محلي اقتصادي؛
- الاطلاع على الأرقام المحققة في بعض القطاعات الاقتصادية؛
- معرفة سبب تدهور التنمية بالولاية وأين يكمن الخلل في المقومات أم في التسيير؛
- تشخيص مستقبل التنمية بالولاية في ظل الإمكانيات المتوفرة.

المنهج المتبع

بالنسبة لمنهج الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي من خلال سرد المعطيات المتعلقة ببعض القطاعات الاقتصادية وتحليلها.

الدراسات السابقة

في حدود ما توصّل إليه الباحث، لم يجد دراسة سابقة تناولت مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، ومعظم الدراسات التي اختصت ولاية الطارف كانت دراسات اجتماعية أكثر منها اقتصادية، ماعدا القليل من الدراسات التي تناولت القطاع السياحي فقط دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، أو تناولت التنمية المحلية بصفة عامة دون تحديد ولاية الطارف، ونوجز البعض من تلك الدراسات في الآتي:

- بوعنان. نور الدين. لزغند. عبد الرؤوف. 2019، الاستراتيجيات التسويقية لتطوير المنتج السياحي البيئي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة - دراسة حالة الحظيرة الوطنية للقالا ولاية الطارف -

الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية والإدارية والطبيعية نظرة بين الحاضر والمستقبل، والمنعقد يومي 30/31 ديسمبر 2019، إسطنبول، تركيا. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السياحة البيئية في الجزائر وأهميتها ودور الاستراتيجيات التسويقية في تطوير السياحة البيئية والمنتج السياحي البيئي وتحقيق تنمية سياحية بيئية مستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة على مستوى الحظيرة

الوطنية للقالية، وخلصت الدراسة إلى أنّ الإمكانات السياحية للحظيرة لم تستغل بالصورة المثلى، ممّا أدى إلى ضعف العائدات الاقتصادية لهذا القطاع على المنطقة.

■ عروس، نسرين، 2017، السّياحة البيئية في الجزائر - مقارنة استراتيجية - دراسة استطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف الجزائر -

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 12، هدفت الباحثة من خلالها إلى تسليط الضوء على البعد الاستراتيجي للسياحة البيئية ومدى الاعتماد عليه في تقييم الخطة المطبقة في الحظيرة الوطنية بالقالة. ومن بين ما خلصت إليه الباحثة من خلال ذلك أنّ حظيرة القالة من بين أهم الحظائر الوطنية في الجزائر، ولكنها تفتقر لاستراتيجيات تسويقية كفأة، وأنّ التخطيط الاستراتيجي على مستواها لا يرقى إلى المستوى المطلوب، كما تم التوصل إلى أنّ الموارد المالية والبشرية المخصصة لحظيرة القالة لا تعبّر فعليًا عن المساحة الشاسعة التي تحظى بها وتنوّع أنظمتها البيئية.

■ Adda, Barkahoum, Madi, Mohamed Brahim, 2018, The role of local communities in achieving local development -Case Study of the Municipality of Tissemsilt- From 2013 to 2017.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، هدف من خلالها الباحثان إلى التعرف على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في ظل الظروف التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول. وخلصت الدراسة من خلال دراسة الحالة التي أجريت في بلدية تيسمسيلت إلى أنّه بالرغم من أن بلدية تيسمسيلت تعتمد في سياستها التنموية على قطاع الفلاحة باعتباره المصدر الوحيد لإنشاء الثروة ومناصب الشغل الدائمة إلّا أنها لا تزال تعاني من نقص في مصادر التمويل على مستوى البلدية لعدة

أسباب أهمها نقص اليد العاملة المؤهلة، وعدم متابعة المشاريع المسجلة على مستوى الولاية.

■ Herizi, Ratiba, Belkacem, Djamil, 2016, Local industrial development in Algeria.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة "Journal of Business and Retail Management Research"، المجلد 10، العدد 03، هدفت من خلالها الباحثان إلى تبيان واقع التنمية الصناعية المحلية في الجزائر من خلال البرامج الحكومية التنموية المعتمدة خلال العقود الماضية وتطوراتها وإسهاماتها في تطوير الصناعات الجديدة، ومن بين ما خلصت إليه الدراسة أنّ التنمية الصناعية المحلية في الجزائر قد بدأت وتواجه عقبات كبيرة أهمها تراجع التصنيع، كما أنّها تعتمد بشكل كبير على الموارد وبالتالي على قرارات الدولة. كما أظهرت الدراسة وجود خلل صناعي محلي في الجزائر مع وجود بعض الإمكانات الصناعية القليلة.

و من خلال عرضنا السابق للدراسات السابقة نخلص إلى أنّ دراستنا الحالية تتميز عن هاته الدراسات السابقة في كونها تهتم بالجانب التنموي المحلي الاقتصادي لولاية الطارف من خلال عرض إحصائيات حديثة لعدّة قطاعات تنموية، بينما الدراسات السابقة المعروضة منها ما اختصّت ولاية الطارف من جانب القطاع السياحي كدراسة استطلاعية فقط دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها ما تناول التنمية المحلية بصفة عامة دون التركيز على ولاية الطارف، كما تمتاز دراستنا الحالية عن الدراسات الأخرى بتوفرها على إحصائيات اقتصادية حديثة للفترة 2010-2020م لعدّة قطاعات تنموية اقتصادية.

1- مفاهيم حول التنمية المحلية

تعتبر ظاهرة التخلف إشارة إلى عدم توافر شروط النمو والتنمية، وتعتبر التنمية بصفة عامة عملية مخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكثر على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها.

1-1 تعريف التنمية المحلية

تعددت التعاريف التي مسّت مفهوم التنمية المحلية وتم تناولها من عدّة زوايا، ومن بين التعاريف نجد بأنها "محسّلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع". (حجاب، 2000، ص: 32)

وتطور مفهوم التنمية ليظهر مصطلح التنمية المستدامة المتعلّق أساسًا بالتنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الحصول على نفس الحاجيات الراهنة. أمّا التنمية المحلية فتعرف بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة" (رشاد أحمد، 2002، ص: 19).

2-1 أهداف التنمية المحلية:

من بين أهداف التنمية المحلية نجد: (Adda, Madi, 2018 , p: 03)

- إشراك مختلف مناطق الدولة في المشاريع التنموية بما يضمن العدالة ومنع تمركزها في العاصمة أو في مركز جذب السكان ّ؛

- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية والتوزيع بين الولايات والحد من الهجرة الداخلية؛
- زيادة القدرة المالية للهيئات المحلية بما يساهم في تعزيز واجباتهم واستقلاليتهم؛
- تطوير الخدمات والأنشطة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير بيئة مواتية للأشخاص في المجتمعات ليكونوا مبدعين وذاتيين؛
- عدم الاعتماد كلياً على الدولة وانتظار مشاريعها؛
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب بالحكومة لتعزيز البلاد.

3-1 انعكاسات التنمية المحلية:

- تشمل انعكاسات التنمية المحلية عدة مجالات نلخصها في الآتي: (بن ناصر. 2013، ص: 97)
- تحقيق التنمية الاجتماعية: هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد الإقليم مثل الصحة والتعليم؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية: هي عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي؛
 - تحقيق التنمية السياسية: هي تحقيق استقرار النظام السياسي والذي يتم بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطنين في اختيار ممثلهم لتولي السلطة؛
 - تحقيق التنمية الإدارية: والتي تتحقق بتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها على حل المشاكل.

2- نبذة تعريفية موجزة عن ولاية الطارف

الطارف ولاية فتية، أنشأت إثر التقسيم الإداري لسنة 1984م الذي فصلها عن ولاية عنابة، وهي منطقة حدودية مع الجمهورية التونسية بشريط حدودي يضم 08 بلديات، كما يغلب على الولاية الطابع الجبلي، ويحدّها من الشّمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الجمهورية التونسية ومن الغرب ولاية عنابة ومن الجنوب ولايتي قالمة وسوق اهراس. وهذه بعض المعلومات المختصرة عن الولاية:

(Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2015, p: 03-10)

- الموقع: 650 كلم شرق العاصمة الجزائرية
- المساحة: 3.339 كم²
- السّكان: 411.784 نسمة
- الكثافة: 123 نسمة / كم²

- التقسيم الإداري: 7 دوائر تضم 24 بلدية
- شبكة الطرق: الطرق الوطنية (230 كم)، الطرق الولائية (331 كم)، الطرق البلدية (968 كم)
- الشريط الساحلي: يبلغ طوله 90 كلم
- شبكة الميناء: ميناء واحد للصيد
- شبكة السدود: يوجد سدين بالولاية (الشافية ومكسة) بسعة 225 كم³ (ويوجد آخرين في طور الإنجاز)

وتمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 900 إلى 1200 مم سنوياً. أمّا سكان الطارف فينحدرون من أصول أمازيغية، ومن أبرز القبائل التي ينسب إليها اليوم سكانها المحليون نجد أمازيغ معربون يتكلمون بلهجة ليست بعيدة عن اللهجة التونسية. ومن الناحية التاريخية، كانت الطارف منطقة عبور للعتاد العسكري لقوات جيش التحرير الوطني الجزائري، بسبب قربها من القاعدة الشرقية على الحدود التونسية مما ألزم المستدمر آنذاك إقامة خط شال وخط موريس، عبر عدة بلديات من الولاية، وقد عرفت منطقة الطارف توسعاً عمرانياً كبيراً ما بعد فترة الاستقلال.

3- مقومات التنمية الزراعية والفلاحية بولاية الطارف

تهدف التنمية الزراعية على المدى الطويل إلى تحسين مستويات التنمية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بها ومن ثم السعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي. وتعرف التنمية الزراعية بأنها " كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف لزيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل من خلال تكثيف رأس المال وخلق جرعات من التقدم التكنولوجي" (بزاي، 2021، ص: 73)

وتتوفر ولاية الطارف على مقومات زراعية معتبرة، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بالولاية بـ 74 173 هكتاراً من أصل 84 031 هكتار من الأراضي المتوفرة بالولاية. ويشغل هذا القطاع حوالي 28.885 نسمة، وهو ما يعادل نسبة معتبرة من العدد الإجمالي للعاملين في القطاعات الأخرى. (غرفة التجارة والصناعة، 2020)

وتمتاز ولاية الطارف بزراعة الحبوب وتربية الأبقار وتربية النحل والدواجن، وتقع أغلبية مساحاتها غرب الولاية وتحديداً ببلديات البسباس والذرعان وبن مهيدي، ويساهم هذا القطاع في

التنمية المحلية والاقتصادية بإنتاج معتبر من الحبوب وبمردود هام في إنتاج الطماطم الصناعية والخضراوات واللحوم الحمراء وفق ما هو ملخص في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الطارف للفترة 2010 - 2017م

الوحدة: قنطار

المحاصيل	كمية الإنتاج السنوي الأدنى	كمية الإنتاج السنوي الأقصى
الحبوب	500 001	1500 000
الطماطم الصناعية	1000 001	2000 000
الخضراوات	1500 001	4500 000
اللحوم الحمراء	100 001	200 000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة المعنية. يشير الجدول إلى وجود كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية التي تنتجها الولاية، وتساهم بها في الاقتصاد المحلي والوطني، وفضلاً عن ثرائها في مجال الزراعة فإن ولاية الطارف تتميز بثروة حيوانية هامة تتكون أساساً من آلاف الرؤوس من الأبقار والأغنام ورؤوس الماعز، إلى جانب اللحوم البيضاء المعتبرة، كما تعد ولاية الطارف من أهم الولايات المختصة في إنتاج العسل حيث تتوفر على خلايا نحل في عدة بلديات من الولاية.

كما تتميز الولاية بثروة غابية ممتدة على مساحة قدرها 167.311 هكتار، أي حوالي 57 ٪ من المساحة الكلية للولاية، ومن بين الأشجار المستغلة من هذه الثروة يوجد الفلين، الكافور، الأعشاب الطبية. (غرفة التجارة والصناعة، 2020).

لذلك وبناء على المقومات الزراعية الكبيرة التي تتمتع بها ولاية الطارف، والتي يجب استغلالها أحسن استغلال في تحقيق التنمية الزراعية بالولاية، والتي لها انعكاسات إيجابية عديدة أهمها: " توفير السلع والخدمات بدءا بتوفير المواد الأولية الخام وصولاً إلى المواد الغذائية مما يساهم بشكل مباشر في تكوين الدخل، كما إن تحقيق التنمية الزراعية يساهم بشكل واضح في توفير سوق كبير للسلع الصناعية، وذلك بتسويق كل من الآلات والعتاد والمحركات الكهربائية والأسمدة الكيماوية... الخ إلى خدمة المجال الزراعي، كما يساهم القطاع الزراعي في تقديم اليد العاملة الفائزة للقطاعات الأخرى نتيجة لإحلال التكنولوجيا، كما تساهم التنمية الزراعية في توفير العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير". (بزازي، 2021، ص: 73)

4- مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف

تطوّرت السياحة تطوراً كبيراً وخاصةً منذ سبعينيات القرن الماضي حيث لم تعد السياحة ترفاً، بل تنامت ونشطت، حتّى أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، وهي الصناعة التي لا

حدود لتطورها وهي الأكثر حضارة والأقل تلوثًا. وتؤكد كثير من الأبحاث على أنّ صناعة السياحة تقدم منتجًا سياحيًا، يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهي تقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاع الخدمات، النقل، الاتصالات، الحرف والصناعات التقليدية، كل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي، وكذا على المستوى الكلي وهذا من خلال توفير مصادر الدخل وتوفير فرص العمل. (رفيق اللحام، 2007، ص ص: 11-14).

ومن المعلوم أنّ القطاع السياحي يلعب دورًا مهمًا في التقدّم الاقتصادي والتنمية المحلية المستدامة، غير أنّ كفاءة زيادة استدامة السياحة وجعلها تساهم في أهداف التنمية الاقتصادية ما زالت تمثّل أمرًا يستدعي اهتمامًا عاجلاً، فولاية الطارف التي تتميز بمقومات جذب سياحي تسعى كغيرها من الولايات الجزائرية لتوظيف هذه المقومات ضمن مخططات التنمية الوطنية والمحلية.

وتتميز ولاية الطارف الواقعة في أقصى الشرق الجزائري، بثراء طبيعي كبير جعلها تحفة الخالق في كونه، وولاية سياحية بامتياز، حيث تتوفر على شريط ساحلي طوله 90 كلم يحتوي على 15 شاطئ محروس، كما تضم 07 مناطق رطبة من بين 26 منطقة متوفرة في الجزائر، فضلاً عن المواقع الطبيعية ومنابع المياه المعدنية والحمامات الطبيعية، وفضلاً عن هذا فهي تتمتع بتاريخ عريق لاتزال معالمها الأثرية منتصبة وشاهدة على تعاقب حضارات مختلفة عليها، إذ يتواجد بها أكثر من 132 موقع لما قبل التاريخ تعود لحضارات مختلفة.

وانتعشت مؤخراً مشاريع السياحة بالولاية، واستفادت من عدّة مشاريع سياحية بمبالغ ضخمة تتضمن إنجاز قرى سياحية وإقامات سياحية وفنادق، في عدّة بلديات بالولاية وخاصة البلديات الشاطئية. وبالنسبة لقطاع الفنادق تحتوي الولاية على 15 فندق منها 5 فنادق مصنفة بقدرة 1500 سرير، و5 مناطق للتوسّع السياحي بمساحة تقدّر بـ 5185 هكتار.

(Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2015, p: 08)

ومن بين المقومات السياحية لولاية الطارف نجد حظيرة القالة التي تقع 87 كلم شرق مدينة عنابة، بالقرب من الحدود التونسية، وتربع على مساحة تقدّر بـ 80 000 هكتار، وتتكون من فسيفساء إيكولوجية مميزة، وتتميّز في مجملها بمناطق رطبة وتنوّع مكوناتها، وتعتبر بمثابة مركب فريد من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، وتم تصنيف الحظيرة ضمن التراث الطبيعي والثقافي العالمي من قبل اليونسكو في 17 ديسمبر 1990 م. (عروس، 2017، ص: 49)

وتعتبر حظيرة القالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تنشط تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية العامة للغابات)، وتكمن مهمتها الرئيسية في الحفاظ على التراث الطبيعي، الثقافي والتاريخي، وتتميز الحظيرة بتنوع بيولوجي يضم: المرجان البحري، الأسماك، القشريات، والثدييات، ويوجد ضمن الحظيرة حوالي 900 نوع من النباتات منها 600 من النباتات البذرية و300 من النباتات اللازهرية، كما تزخر الحظيرة بثروة سمكية هائلة لاحتوائها على النظام البحري والنظام البحيري. وتضم 17 نوعاً من الزواحف و38 نوع من الثدييات 16 منها محمي من طرف القانون الجزائري. (بوعنان، لزغد، 2019، ص: 151/154)

كما تم تصنيف البحيرات المتواجدة بالحظيرة ضمن قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية حسب اتفاقية "رامسار"، بحيث تعتبر مناطق للطيور المائية المحلية والمهاجرة، والجدول الموالي يلخص معلومات عن تلك البحيرات:

الجدول رقم (02): البحيرات المتواجدة ضمن حظيرة القالة – الطارف -

البحيرات	المساحة (هكتار)	سنة التصنيف ضمن المناطق الرطبة
بحيرة طنقة	2600	1983
بحيرة أوبيرة	2200	1983
بحيرة الملاح	860	2004
مستنقعات بورديم	22	/
البحيرة الزرقاء	06	2004

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2015) و (بوعنان، لزغد، 2019، ص: 151)

وبالإضافة إلى حظيرة القالة تحتوي مدينة القالة على حديقة الحيوانات "البرابطة" التي تضم التماسيح والأسود والنمور النادرة وغيرها من الحيوانات، وهو ما يجعل مدينة القالة مقصداً سياحياً بامتياز، نظراً لتوفرها على كل المقومات السياحية المتنوعة، وينطبق عليها بذلك تعريف المقصد السياحي الذي يعرف بأنه "عبارة عن منطقة جغرافية متماسكة ذات هوية موحدة وتتوفر على مختلف المنتجات السياحية" (طهّار، 2018، ص: 53).

كما تتوفر ولاية الطارف على مؤسستين عموميتين تساهمان في تطوير السياحة، ويتوافد عليهما مترصدون من داخل وخارج الولاية، وهما: المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني عمارة العسكري – المدعو بوقلاز –، والمختص في تقديم تكوينات في مجال الفنادق والسياحة، كما تتوفر الولاية على مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات، والتي تساهم في تنشيط السياحة البيئية التي تزخر بها الولاية.

ومن خلال عرضنا لمقومات التنمية السياحية بولاية الطارف يتبين لنا غناها بمتطلبات السياحة بكل أنواعها، وخاصة السياحة البيئية، ولكن رغم تلك المقومات المهيولة إلا أنها غير مستغلة أتم الاستغلال، ولم تصل بعد لمستوى التنمية السياحية، لذلك وجب تطويرها للوصول إلى تنمية سياحية مستدامة أو ما يعرف بـ "التطوير السياحي المستدام"، والذي يعرف بأنه: "تلبية احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وهي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (خربوطلي، 2004، ص: 23).

وتتجلى انعكاسات السياحة المستدامة على التنمية المحلية من خلال توليد وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عديد القطاعات الأخرى، كما تساهم في تعزيز قطاعات محلية مربحة مثل: الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة والمطاعم، كما أنها تنشئ مرافق للاستجمام والتي يمكن للمجتمعات المحلية المستدامة أن تستعملها، بالإضافة إلى أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية والمناطق التاريخية. (بظاظو، 2010، ص ص: 92-93)

5- مقومات التنمية الصناعية والمؤسساتية بولاية الطارف

يمثل قطاع الصناعة عصب الاقتصاد والتوجه الحديث للشعوب المتقدمة، فهو يشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة لكثير من الدول، ويلقى اهتمامًا كبيرًا من طرف متخذي القرار لتحقيق تنمية صناعية وطنية ومحلية تعود بالنفع على الاقتصاد ككل وتنعكس إيجابياتها على عديد القطاعات الأخرى. وتعد ولاية الطارف من الولايات الفتية، والتي بعد انفصالها عن ولاية عنابة سنة 1984م أصبحت تفتقر للمقومات الصناعية الكبيرة، إذ تنعدم بولاية الطارف المؤسسات الاقتصادية الصناعية الكبيرة، وتحتوي على عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية ومعظمها مؤسسات خاصّة تنشط في الصناعات التحويلية مثل المنتجات الصيدلانية والصناعة الفلاحية الغذائية والمشروبات الغازية، وإذا ما أضفنا لها التعاونيات الزراعية والحرفية والمؤسسات المصغرة يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات بولاية الطارف 1223 مؤسسة، نعرضها حسب النوع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات في ولاية الطارف حسب النوع لسنة 2019م

نوع المؤسسات	ولاية الطارف	المستوى الوطني
مؤسسات وطنية خاصة	1185	181 853
مؤسسات أجنبية خاصة	0	606

79	0	مؤسسات مختلطة
19	01	مؤسسات عمومية أجنبية
574	06	مؤسسات عمومية وطنية
3017	31	مؤسسات عمومية أخرى
186 148	1223	المجموع
100	0.66	النسبة

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: (Office National des Statistiques, 2019).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسات العاملة بولاية الطارف تمثل ما نسبته 0.66 % من مجموع المؤسسات العاملة في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة جدًا يمكن أن تتحسن مستقبلاً إذا ما تضافرت الجهود ووضعت التسهيلات والتحفيزات للاستثمار، وأغلب المؤسسات في ولاية الطارف هي مؤسسات وطنية خاصة بـ 1185 مؤسسة معظمها مؤسسات مصغرة، وتعمل في ولاية الطارف مؤسسة عمومية أجنبية واحدة فقط، في حين لا توجد مؤسسات أجنبية خاصة ومؤسسات مختلطة بالولاية.

وفي قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف تم منح 7717 بطاقة حرفي في مختلف التخصصات منذ نشأة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالولاية في أكتوبر 2009م وإلى غاية بداية 2020م، وسمح ذلك باستحداث مناصب عمل معتبرة، حيث تمت عملية التأهيل خلال سنة 2020 بتمكين 603 شاب من شهادة تأهيل، كما عرفت الجلسات الدورية التأهيلية التي تنظمها الغرفة بمقرات المؤسسات العقابية الثلاثة المتواجدة بولاية الطارف تأهيل 157 نزير في مختلف النشاطات، وبلغ العدد الإجمالي للتأهيلات المهنية 8985 مؤهل عبر الورشات الحرفية و 3349 مؤهل من المؤسسات العقابية. أما بالنسبة لشهر جانفي 2020 فقد شهد تسجيل 38 مؤهل، في نشاطات: البناء، الخياطة، الميكانيك، الحلويات التقليدية، تلحيم المعادن، الحلاقة. (النشرية الإعلامية لغرفة الصناعة التقليدية والحرف، 2020، ص: 03)

ونلخص الحصيلة المحققة في القطاع بالولاية خلال السنوات 2010/2020م في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): حصيلة قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف للسنوات

2020/2010

المجال	2019	بداية 2020	(2020/2010)
الصناعة التقليدية والفنية	178	14	/
إنتاج المواد	118	08	/
قطاع الخدمات	240	13	/
المجموع	536	35	7717

نسبة النمو	30.41 %	/	/
المناصب المستحدثة	967	/	15573

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى النشرة الإعلامية لغرفة الصناعة التقليدية والحرف الطارف، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف بلغ نسبة نمو معتبرة قدرّت بـ 30.41 % سمحت باستحداث 967 منصب عمل من خلال 536 حرفة مسجلة في تلك السنة، في حين تم تسجيل 35 حرفة جديدة في بداية سنة 2020 في تخصصات مختلفة.

ومن خلال الجدولين السابقين نلاحظ أنّ القطاع المؤسّساتي بولاية الطارف يشهد تحسّناً مستمراً، غير أنّه يبقى ضئيلاً مقارنة بالإمكانيات اللاتئة المتاحة خاصّة المناطق الصناعية التي تضمّ الأوعية العقارية للاستثمار، والتي تتوقّر عليها الولاية في معظم بلدياتها. وتنعكس التنمية المحلية الصناعية في ولاية الطارف بالإيجاب في حالة تفعيلها من خلال توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، بالإضافة للميزة التي تكسبها الولاية في مجال الصناعة، والذي يفسح لها المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الولاية أو خارج الوطن، ناهيك عن القطاعات الأخرى التي سيتم تنشيطها في حالة تحقيق تنمية صناعية بالولاية.

6- عوامل نجاح التنمية المحلية بولاية الطارف

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تتغيّر في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدّم والازدهار وتحقيق الرفاهية، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بوجود عوامل مساعدة على ذلك، هذه الأخيرة التي يمكنها مواجهة العراقيل التي تعيق تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هاته العوامل المساعدة نجد:

1-6- العوامل المالية:

يعدّ العنصر المالي عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أنّ توفر نظام محاسبي كفؤ

وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة يساعد على تحقيق التنمية. (طبوش، كاتب، 2017، ص: 94)

ومن بين أهم مصادر تمويل ولاية الطارف نجد الضرائب المحصلة بالولاية، ونظرًا لصعوبة الحصول على مبلغ التحصيلات الضريبية بولاية الطارف لكل نوع من أنواع الضرائب، نكتفي بذكر ما تحصلنا عليه من إحصائيات متواضعة، حيث قدرّت الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" لدائرة الطارف المحصلة خلال السنوات 2017/2012 مبلغ 525 334 378 دج، في حين بلغت الضريبة الجزافية الوحيدة "IFU" خلال السنوات 2018/2016 مبلغ 321 434 99 دج، وذلك في دائرة الطارف فقط وليس في الولاية ككل. وهذه الأرقام المعتبرة تجعل من الضرائب مصدرًا هامًا من مصادر التمويل لخزينة الولاية من جهة ولخزينة الدولة من جهة أخرى، خاصة وأنها تتميز بالتنوع والتعدد وهو ما يجعلها تساهم في تحقيق التنمية بالولاية.

أما في مجال التمويل فقد سجلت ولاية الطارف تطورًا ملحوظًا من خلال الفروع البنكية المتوفرة بالولاية، حيث قامت الفروع البنكية بولاية الطارف وبالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - وكالة الطارف - بتقديم تمويلات معتبرة لعدة مشاريع خلال الفترة 2015 - 2018م نستعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): عدد المشاريع الممولة من طرف الفروع البنكية بولاية الطارف خلال

السنوات 2018/2015

البنك	عدد التمويلات	النسبة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3576	66.65 %
القرض الشعبي الجزائري	492	9.17 %
البنك الوطني الجزائري	446	8.31 %
بنك الجزائر الخارجي	435	8.1 %
بنك التنمية المحلية	417	7.77 %
المجموع	5366	100 %

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - وكالة الطارف -

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تصدر بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدد المشاريع الممولة بالولاية بنسبة تقارب 67 %، حيث قام بتمويل 3576 مشروع خلال الفترة المعنية، في حين احتل بنك التنمية المحلية المرتبة الأخيرة من حيث حجم التمويلات التي بلغت 417 مشروع بنسبة

تقارب 08 %، وقد بلغت التمويلات المقدمة من طرف كل الفروع البنكية المشغلة بالولاية 5366 مشروع خلال السّنوات 2018/2015م.

كما قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –وكالة الطارف – بتمويلات معتبرة خلال السّنوات 2018/2015م، نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): المؤسسات الممولة ومناصب الشّغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشّباب – الطارف – حسب القطاع خلال السّنوات 2018/2015

القطاع/المجال	المؤسسات الممولة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	3000	61.68	4216
البناء والاشغال العمومية	470	9.67	390
الري	125	2.57	102
الصناعة	430	8.84	235
الصيد	25	0.52	125
أعمال حرة	508	10.44	514
خدمات	125	2.57	335
نقل السلع	156	3.2	157
نقل المسافرين	10	0.2	14
الصيانة	15	0.3	20
المجموع	4864	100	6108

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى إحصائيات مقدّمة من طرف الوكالة.

من خلال الجدول السّابق، نلاحظ إنتعاش المشاريع الفلاحية بالدرجة الأولى مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بحكم اتّسام الولاية بالطابع الفلاحي أكثر من القطاعات الأخرى، إذ بلغ عدد المؤسسات الممولة في القطاع الفلاحي بالولاية 3000 مؤسسة، أي مانسبته 61.68 % من مجموع المؤسسات الممولة، وسمح ذلك باستحداث 4216 منصب عمل، في حين احتلّ مجال نقل المسافرين المرتبة الأخيرة من حيث التمويلات التي بلغت 10 مؤسسات فقط.

2-6- العوامل البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، وذلك لأنّه غاية التنمية ووسيلة تحقيقها. لذلك وجب التركيز على تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، وذلك بتطبيق استراتيجية محدّدة لتوفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري في أي مشروع تنموي، وذلك لأنّ مختلف القطاعات تتطلب تشغيلًا لليد العاملة تختلف باختلاف نوع القطاع

ومتطلباته، وكلما كانت الولاية تسير بخطة تنموية ثابتة كلما أثر ذلك بالإيجاب على قطاع التمويل في تلك الولاية، فالتنمية تتطلب توظيفاً أكبر لليد العاملة وفي مختلف المجالات، والجدول الموالي يبين عدد الموظفين بولاية الطارف حسب كل قطاع:

الجدول رقم (07): عدد الموظفين بولاية الطارف حسب القطاعات

النسبة %	عدد الموظفين	القطاع
16	21 886	الإدارات والمعاهد
31	42 377	الزراعة
14	19 231	الأشغال العمومية
03	3 955	الصناعة
28	38 654	الخدمات
02	2 997	السياحة
06	7 774	النقل
100	136 874	المجموع

Source: (ANDI, 2015, p: 11).

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ وجود نسبة معتبرة من السكان العاملين بولاية الطارف، بلغ عددهم في جميع القطاعات 136 874 عامل، من أصل 411.784 ساكن بالولاية، أي ما يقارب ثلث السكان موظفون، ويشغل قطاع الزراعة النسبة الأكبر من العاملين بنسبة بلغت 31 %، أي ما يعادل 42 377 عامل، وهذا نظراً للطابع الفلاحي والزراعي للولاية، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بنسبة 28 %، في حين يبقى القطاع السياحي يتذيل ترتيب القطاعات من حيث عدد الموظفين بنسبة لم تتجاوز 02 %، أي ما يعادل 2 997 عامل.

وبالرغم من الأرقام المعتبرة لعدد الموظفين بالولاية، إلا أنّ قطاع التشغيل بالولاية يبقى قابل للتطوير، وعدد المشتغلين قابل للزيادة، نظراً لما تملكه الولاية من مقومات تجعلها قادرة على بعث التنمية في جميع القطاعات، وبالتالي توظيف عدد أكبر من العمالة، خاصة إذا ما تمّ بعث المشاريع المتوقّفة بالولاية أو التي تسير بنسق متذبذب لتوظيف عدد أكبر من السكان.

3-6- العوامل التنظيمية

تتلخّص العوامل التنظيمية المساعدة على تحقيق التنمية بولاية الطارف في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم شؤونها، وتعرّف الإدارة المحلية بأنّها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين باتباع مبدأين رئيسيين هما: مبدأ الديمقراطية ومبدأ اللامركزية" (طبوش، كاتب، 2017، ص: 95).

الخلاصة

بعد سردنا لمقومات التنمية المحلية بولاية الطارف نستطيع وصفها بأنها ولاية الإمكانات الكبرى والمقدّرات الكبيرة، خاصّة في القطاعين الزراعي والسياحي، من خلال المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة والشواطئ الخلّابة والغابات والمناطق الرطبة التي منها ما هو مصنف عالميًا، مرورًا بشريط ساحلي كبير وثروة سمكية ومرجان، وانتهاءً بكونها ولاية حدودية تستطيع أن تكون قطبًا لوجستكيًا مهمًا. لكن وللأسف واقعها اليوم لا يرق لمقدّراتها ولا لآمال وتطلّعات سكانها، فهي لازالت بعيدة عن التنمية رغم ما تملكه من مقومات تنمية في أغلب القطاعات. إذ إنّ كيفية توظيف تلك المقومات في تحقيق التنمية بالولاية هو الذي ينقصها وهو الذي يجب التركيز عليه للنهوض بالولاية في كل المجالات.

فالتنمية بالولاية لازالت ضعيفة ولها معوقات عديدة، أهمّها المعوقات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بنقص الوعي المحلي الذي يحول دون تطوير المشروعات بالولاية، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية واللامبالاة التي تغطى على عديد الإدارات، كما أنّ موقع الولاية الحدودي الذي لم يستثمر في الجانب اللوجستيكي أضحى يعيق التنمية بالولاية نظرا لعزوف المستثمرين عن الولاية. وذلك لأنّ التنمية المحلية هي في النهاية عملية، والعملية تحتاج الى سياسة عامة محلية، وموارد بشرية مؤهلة وإطار تنظيمي مرّن ورؤية سوسيو اقتصادية تتناغم والتوجهات السياسية الوطنية والمحلية، ويمكن من خلال ما تقدّم اختبار صحّة الفرضيتين:

- الفرضية الأولى: أثبتت الدّراسة صحة هاته الفرضية، وذلك من خلال الإحصائيات المدرجة، والتي تثبت امتلاك ولاية الطّارف لمقومات اقتصادية معتبرة يجب استغلالها عقلائيًا.

- الفرضية الثانية: أثبتت الدّراسة صحة هاته الفرضية، إذ تبقى التنمية بولاية الطّارف ضعيفة رغم توقّر المقومات الاقتصادية بالولاية، ويتجلّى ذلك من خلال المقومات الكبيرة الضّائعة التي لم تستثمر فيها الولاية خاصّة في المجال السياحي وكذا التأخّر الكبير الذي يشهده إنجاز المشاريع بالولاية والذي يعرقل من تنميتها، لذلك فهي تحتاج لعوامل مالية وبشرية وتنظيمية مُساعدة للتنمية لمواجهة مختلف التحدّيات والمعوقات.

ومن خلال ما سلف ذكره يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- تعتبر ولاية الطّارف ولاية المقومات التنموية الكبرى خاصّة في القطاعين الزراعي والسياحي، وتختصّ بزراعة الحبوب، الطماطم الصناعية، والخضراوات وبكميات معتبرة، وتملك مساحة زراعية كبرى قدرها 74 173 هكتار، جعلت القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى محليًا؛

- تتوفر ولاية الطارف على إمكانيات سياحية ضخمة، أهمها: طول الشريط الساحلي المقدّر بـ 90 كلم، وحضيرة القالة المصنفة من قبل اليونسكو، والتي تضمّ بحيرات ومناطق رطبة مصنّفة وفق اتفاقيات "رامسار" العالمية للأراضي الرّاعية الخصب
- تشغل في ولاية الطارف 1223 مؤسّسة بكل أنواعها وأشكالها القانونية، وهو ما يمثل نسبة 0.66 % من مجموع المؤسّسات العاملة في الجزائر؛
- إلى غاية بداية 2020م، تضمّ ولاية الطارف 7717 حرفي ناشط بالولاية، سمح ذلك بفتح 15573 منصب عمل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- خلال الفترة 2018/2015 تم تمويل 5366 مشروع من طرف الفروع البنكية النّشطة بالولاية، و4864 مشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
- ثلث سكان الولاية يشتغلون في مختلف الوظائف والحرف، أي ما يعادل 136 874 عامل من أصل 411.784 ساكن بالولاية؛
- رغم المقوّمات والإمكانيات المذكورة في النتائج السّابقة إلّا أنّ ولاية الطارف تبقى متأخرة تنموياً مقارنة بما تمتلكه من دعائم للتنمية المحلية؛
- مستقبل التنمية المحلية بولاية الطارف مرهون بوجود سياسة ناجعة واستراتيجية مدروسة من قبل المسؤولين على الولاية، ومن قبل الهيئات الوزارية على المستوى الوطني، وذلك لاستغلال خيراتهم ومقوماتها لتدعيم القطاعات المزدهرة فيها، والتّهوض بالقطاعات متوسّطة النّمو، وإنعاش القطاعات المتضرّرة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- (1) بزاوي، سامية، 2021، دور التنمية الرّاعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة النّمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 06، العدد 01، الصفحات: 70-84، الجزائر.
- (2) بظاظو، إبراهيم، 2010، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- (3) بن ناصر، وهيبة، 2013، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، الصفحات: 88-111، الجزائر.
- (4) بوعنان، نور الدين، لزغد، عبد الرؤوف، 2019، الاستراتيجيات التّسويقية لتطوير المنتج السياحي البيئي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة -دراسة حالة الحضيرة الوطنية للقالة ولاية الطارف -، الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية والإدارية والطبيعية – نظرة بين الحاضر والمستقبل، شبكة المؤتمرات العربية بالتعاون مع مركز أبحاث الشرق الأوسط، إسطنبول، تركيا.
- (5) حجاب، محمد منير، 2000، الإعلام والتنمية الشاملة. دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.

- (6) خريوطي، صلاح الدين، 2004، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر والتوزيع، مصر.
 - (7) رشاد أحمد، عبد اللطيف، 2002، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر.
 - (8) رفيق اللحام، نسرين، 2007، التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية، دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، مصر.
 - (9) طبوش، أحمد، كاتب، محمد لخضر، 2017، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات: 87-109، الجزائر.
 - (10) طهار، ناصر، 2018، دراسة أثر إدراك السياح الأجانب في الجزائر لعناصر المزيج التسويقي لفنادق الخمس نجوم على صورتهم المدركة للجزائر كمقصد سياحي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 03، الصفحات 50-65، الجزائر.
 - (11) عروس، نسرين، 2017، السياحة البيئية في الجزائر مقارنة استراتيجية - دراسة استطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف الجزائر-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 12، الصفحات: 29-59، الجزائر.
 - (12) إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالطارف، 2019.
 - (13) إحصائيات مفتشية الضرائب لدائرة الطارف، 2019.
 - (14) تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2019.
 - (15) منشورات غرفة التجارة والصناعة لولاية الطارف، 2020.
 - (16) منشورات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف، 2020.
- المراجع باللغة اللاتينية**
- 17) Adda, Barkahoum, Madi, Mohamed Brahim, 2018, The role of local communities in achieving local development -Case Study of the Municipality of Tissemsilt- From 2013 to 2017, **Journal of Economics and Human Development**, Volume 09, Issue 02, Pages 437-447, Algeria.
 - 18) L'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, 2019, Mercuriale du foncier industriel-Exercice 2014-2018.
 - 19) L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2015, Rapport wilaya d'El Tarf.
 - 20) Office National des Statistiques, 2019, Les répertoires des agents économiques et sociaux.